

Distr.: General
4 October 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١١٦ (د) من جدول الأعمال
انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة
الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب
أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من
البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئاسة الجمعية العامة وتشرف
بأن تشير إلى ترشح الهند لمجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، في سياق الانتخابات التي
ستجرى خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة.

ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تشرف كذلك البعثة الدائمة للهند بأن تحيل طيه
التعهدات والالتزامات الطوعية التي قطعتها الهند على نفسها، مؤكدة من جديد التزامها بتعزيز جميع
حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق).

وتطلب البعثة الدائمة للهند تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية
العامة، في إطار البند ١١٦ (د) من جدول الأعمال.



مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

ترشح الهند لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١

التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥١

١ - ترى الحكمة الهندية القديمة أن العالم أسرة واحدة "Vasudhaiva Kutumbakam" تشوبها روح الانفتاح واحترام التنوع، والتعايش والتعاون. تشكل الهند بسكانها سدس سكان العالم، ولهذا فهي موطن لشعوب متعددة الأعراق والأديان واللغات تعيش معا منذ آلاف السنين.

٢ - وللهند تاريخ عريق في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهذا ما يتجسد في رؤية الآباء المؤسسين للأمة الذين صاغوا الدستور الهندي. ويكرس الدستور الهندي التزام الهند بحقوق الإنسان إذ يضمن لمواطنيها الحقوق السياسية والمدنية الأساسية وينص على أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإحقاقها.

٣ - وهذه الأحكام الدستورية تقوم عليها الهوية الوطنية لـ ١,٢٥ بليون شخص. ولعل أبسط الحقوق الأساسية العديدة للمواطنين وغير المواطنين هو الحق في الحياة والحق في الحرية كما هو منصوص عليه في المادة ٢١ من الدستور.

٤ - وباعتبار الهند أكبر ديمقراطية في العالم، فهي تستكمل نظامها العلماني بنظام قضائي مستقل، ومجموعة من اللجان على مستوى الدولة والولايات ترصد الامتثال لحقوق الإنسان، وبصحافة حرة، ومجتمع مدني نابض بالحياة ويعبر عن رأيه بكل حرية. كما توجد سلسلة من التدابير الإيجابية لمساعدة الفئات الأكثر ضعفاً وهميشاً ومعالجة مسائل الإقصاء الاجتماعي، والحرمان، والعوز التي قد تواجهها هذه الفئات.

٥ - وتقوم اللجنة الوطنية الهندية لحقوق الإنسان - وهي هيئة مستقلة ونشطة معتمدة من قبل التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان كمؤسسة من المركز "ألف" - برصد التطورات المتعلقة بحقوق الإنسان في الهند وتشارك بخبرتها بكافة أشكالها مع نظرائها في بلدان أخرى.

٦ - وقد استرشدت الهند في تعاونها مع مجلس حقوق الإنسان بأهمية هيئة الأمم المتحدة في صياغة الخطاب الدولي بخصوص جدول أعمال حقوق الإنسان. وترى الهند أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها أمران أساسيان لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في النهوض بالوضع الاجتماعي والاقتصادي لجميع الناس على هذا الكوكب.

٧ - ويتجذر اهتمامها بالعمل في المجلس في إيمانها بإمكانية تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على أفضل وجه من خلال الحوار والتعاون والمشاركة البناءة والتعاونية التي من شأنها أن تساعد في تشكيل مستقبل جماعي أفضل للجميع. ومن شأن وجود الهند في المجلس أن يستمر في تحقيق منظور تعددي يتسم بالاعتدال والتوازن للتغلب على مختلف الانقسامات أو الاختلافات فيه.

٨ - وما فتئت الهند تثبت في ممارستها العملية التزامها بحقوق الإنسان والحرريات الأساسية. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، استعرض سجل حقوق الإنسان في الهند، للمرة الثالثة في أقل من ١٠ سنوات،

في سياق آلية الاستعراض الدوري الشامل المنبثقة عن مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. كما قدمت الهند استعراضها الوطني الطوعي (VNR) بشأن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧ في إطار خطة عام ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٧. وقد نالت هاتان العمليتان الطوعية والحكومية الاهتمام والمشاركة على نطاق واسع.

٩ - وتؤكد الهند أن أنماط العيش المستدامة وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة تكتسي أهمية في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة. والمبادرات الرئيسية التي تضرع بها حكومة الهند، من قبيل Swachh Bharat، Beti Bachao، Beti Padhao (برنامج للاحتفاء بالفتيات وتمكينهن من التعلم)، و Smart Cities، و Jan Dhan Yojana (حسابات مصرفية للجميع)، و Startup India أو Skill India، و Digital India، و India، المتصلة بالأهداف الـ ١٧ المتعلقة بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

١٠ - وتولي الهند أولوية قصوى للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة. ويعكس شعار الحكومة "Sabka Vikas, Sabka Saath"، الذي يعني "الكل معاً، والتنمية للجميع"، التزام الهند بتحقيق التنمية الشاملة انطلاقاً من روح "عدم التخلي عن أحد". وتسعى الهند في جميع سياساتها إلى كفالة التنمية الشاملة وحماية حقوق الفئات الضعيفة.

١١ - كما كفل التزام مماثل بنجاح العمل المناخي للأطراف في اتفاقي باريس التاريخي المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن مكافحة تغير المناخ. وتشارك الهند بنشاط في المداولات التي تجري في الاتفاقية، وفي جميع المنتديات الدولية فيما يتعلق بالجهود المبذولة لمكافحة تغير المناخ. وعبرت الهند عن إيمانها باتباع نهج أخلاقي يركز على الناس تجاه تغير المناخ من خلال ربط "العدالة المناخية" بنمط العيش المستدام. واضطلعت الهند بدور بناة في المساعدة على بدء سريان اتفاقية باريس في وقت مبكر من خلال المصادقة عليها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، ودعم تعديل كيغالي لبروتوكول مونترال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون. واعترفت المحكمة العليا في الهند بالحق في بيئة نظيفة كجزء من حق الفرد في الحياة الذي يضمنه الدستور.

١٢ - وتعترف الهند بالحاجة الملحة لكفالة وصول الجميع إلى الطاقة الميسورة التكلفة والموثوقة والمستدامة والحديثة لمكافحة تغير المناخ، وتعتقد أن الطاقة الشمسية توفر موارد طاقة نظيفة ومناسبة للمناخ ولا تنضب، وفرصة غير مسبوقه لتوفير أمن الطاقة للناس. وشاركت الهند، مع فرنسا، في رئاسة المؤتمر التأسيسي للتحالف الدولي للطاقة الشمسية، الذي عقد في نيودلهي في ١١ آذار/مارس ٢٠١٨. وقدمت الهند ٢٧ مليون دولار لاستضافة أمانة التحالف، وأنشأت صندوق رأس مال للتحالف، وقدمت دعماً تدريبياً للدول الأعضاء في التحالف في المعهد الوطني للطاقة الشمسية وقدم الدعم لمشاريع توضيحية تتعلق بالإضاءة المنزلية بالطاقة الشمسية والمضخات العاملة بالطاقة الشمسية للمزارعين وغيرها من التطبيقات العاملة بالطاقة الشمسية.

١٣ - وتعتقد الهند، التي تتبرع للمنظمة بانتظام، أنه ينبغي أن تتاح للأمم المتحدة الموارد اللازمة لتنفيذ أنشطتها. وفي عام ٢٠١٧، أعلنت الهند إنشاء صندوق للشراكة التنموية بين الهند والأمم المتحدة بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وزادت الهند تبرعاتها إلى الصندوق

بشكل كبير من خلال دفعات على مراحل بلغت قيمتها ١٠٠ مليون دولار. وهذه الموارد غير مخصصة في إطار تمويل أهداف التنمية المستدامة بشكل متواصل وقابل للتنبؤ، والتعاون بين بلدان الجنوب.

١٤ - وفي مبادرة فريدة من نوعها، أطلقت الهند ساتلاً في عام ٢٠١٧ يركز على دعم البلدان المجاورة في مجالات من قبيل خدمات الاتصالات والبث الإنترنت، وإدارة الكوارث، والتطبيب عن بعد، والتعليم عن بعد، والتنبؤ بالطقس.

١٥ - ويتمثل أحد أهم بنود خطة التنمية للهند في انطلاقتها نحو الحوكمة الرشيدة وإنشاء مجتمع معرفة. ويسعى برنامج "Digital India" إلى تحويل الهند إلى مجتمع متمكن رقمياً من خلال زيادة القدرة على الاتصال الإلكتروني، وتحسين الوصول إلى المعرفة، وتقديم الخدمات، والحوكمة الإلكترونية عبر الوسائل الرقمية.

١٦ - وإلى جانب تحسين هياكل الحوكمة، تركز السياسة الإنمائية للهند على كفالة الضمان الاجتماعي والحق في العمل في ظروف عادلة ومواتية، وفي مجموعة من الاستحقاقات الاجتماعية والاقتصادية لجميع المواطنين. فعلى سبيل المثال، واصلت الهند جهودها المبذولة في معالجة سوء التغذية لدى الأطفال. وتم توسيع نطاق تغطية البرنامج المتكامل لنماء الأطفال لتشمل تحسين التغذية والصحة والنماء الشامل للأطفال دون سن السادسة من العمر. كما يوفر البرنامج الدعم الغذائي والصحي للحوامل والمرضعات. وتواصل الهند العمل من أجل التنفيذ الفعال لبرنامج وجبة منتصف النهار في المدارس التي تديرها الحكومة.

١٧ - والهند ملتزمة بمضاعفة دخل المزارعين بحلول عام ٢٠٢٢. وتتضمن استراتيجية الحكومة التركيز على الري لزيادة المحصول مقابل كل قطرة، وتوفير البذور والمغذيات الجيدة وفقاً لجودة التربة لكل مزرعة، والاستثمارات الكبيرة في المستودعات وسلاسل أجهزة التبريد لمنع الفاقد بعد الحصاد، وتعزيز القيمة المضافة من خلال تجهيز الأغذية، وفتح الأسواق الزراعية الوطنية والنظم الإلكترونية لهذه الأسواق، والتخفيف من المخاطر، واستحداث برامج للتأمين على المحاصيل بتكلفة أقل والترويج للأنشطة المرتبطة بها، من قبيل صناعة الألبان وتربية الحيوانات والدواجن والنحل، والبستنة وإدارة مصائد الأسماك.

١٨ - ولا تزال الهند أمة شبابية؛ فأكثر من ٦٠ في المائة من سكانها تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً. وتسعى الهند إلى أن تكون عاصمة المهارات في العالم من خلال مبادرة "Skill India" وتركز مع العديد من البلدان الأخرى على إكساب شبابها المهارات اللازمة لتلبية الاحتياجات العالمية.

١٩ - وسنّت الحكومة قانون تعديل عمل الأطفال (الحظر والتنظيم) لعام ٢٠١٦، الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠١٦. ويشمل التعديل، في جملة أمور، الحظر الكامل لاستخدام أو تشغيل الأطفال دون سن ١٤ عاماً وحظر استخدام أو تشغيل المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٤ و ١٨ سنة في مهن وعمليات خطيرة. وقد جعلت هذه التعديلات التشريع مطابقتها لاتفاقية الحد الأدنى للسن، لعام ١٩٧٣ (رقم ١٣٨) واتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، لعام ١٩٩٩ (رقم ١٨٢) التي أعدتها منظمة العمل الدولية. وبالتصديق على هاتين الاتفاقيتين، تكون الهند قد صدقت الهند حتى الآن على ست اتفاقيات من أصل ثماني اتفاقيات أساسية لمنظمة العمل الدولية.

٢٠ - واتخذت الهند خطوات عديدة لتعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في القوة العاملة. وبغية كفالة بيئة عمل آمنة وكرامة وتيسير التمكين الاجتماعي والاقتصادي الكلي للمرأة، سنت الهند

قانوناً يلزم أصحاب العمل بالإنصاف بطريقة فعالة فيما يتصل بشكاوى التحرش الجنسي واتخاذ تدابير أخرى ضرورية لتعزيز بيئة عمل آمنة للنساء تراعي الفروق بين الجنسين.

٢١ - وتعتزف الحكومة بأن المرأة تضطلع بقسم كبير من مسؤوليات تقديم الرعاية العائلية، مما يؤثر سلباً على مشاركتها المثلى في القوة العاملة، وتلتزم بإعادة هيكلة أماكن العمل لجعلها أكثر مراعاة للظروف الاجتماعية للمرأة. ويوفر قانون إعانات الأمومة (تعديل) لعام ٢٠١٧ إجازة أمومة موسعة ومرافق رعاية نهارية وساعات عمل مرنة لتسهيل وصول المرأة إلى فرص العمل بالتكافؤ مع الرجل.

٢٢ - ولا تزال الهند ملتزمة التزاماً عميقاً بتعزيز وتسريع الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالبشر. ومن خلال إدخال تعديلات على القوانين الجنائية، تفرض الهند الآن عقوبة صارمة على الاتجار بالبشر. وتدرك الهند أن استجابة هيئات إنفاذ القانون ليست سوى خطوة جزئية نحو التصدي للانتهاكات المتعددة لحقوق الإنسان التي يتعرض الأشخاص ضحية الاتجار. ويجري وضع خطط لإعادة تأهيل الناجين من الاتجار.

٢٣ - والهند في طليعة الدول التي تعترف بالمساواة في الحقوق للأشخاص مغايري الهوية الجنسية. وفي حكم تاريخي، أقرت المحكمة العليا أيضاً الحقوق القانونية لهؤلاء الأشخاص. وينظر البرلمان الهندي حالياً في مشروع قانون (حماية حقوق) مغايري الهوية الجنسية لعام ٢٠١٦.

٢٤ - وحققته الهند تقدماً كبيراً في تلبية الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال حملة Accessible India، فضلاً عن الإجراءات التشريعية المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص الذين يعانون من مشاكل في الصحة العقلية. ولا تزال الهند ملتزمة بتوفير بيئة تمكينية للأشخاص ذوي القدرات الخاصة.

٢٥ - وإذ تسلم الهند بحق الناس في العيش في بيئة نظيف، فقد أطلقت حملة Swachh Bharat. وهو برنامج وطني يهدف إلى تسهيل التغييرات السلوكية الجماعية فيما يتعلق بممارسات النظافة الصحية من خلال المبادرات المجتمعية.

٢٦ - وتفتخر الهند بتراتها الثقافي الثري والمتنوع. وتشكل حماية حقوق الأقليات أحد الأركان الرئيسية لنظام الحكم فيها. ويكرس الدستور مختلف الأحكام لحماية حقوق الأقليات ومصالحها. وتكفل المادة ١٦ أنه لا يجوز التمييز، في مسائل التوظيف العام، على أساس العرق أو الدين أو الطبقة أو اللغة، من بين أمور أخرى. فيما تكفل المادة ٢٥ حرية المعتقد لكل فرد. وتكفل المادة ٣٠ للأقليات الحق في تأسيس وإدارة المؤسسات التعليمية التي يرغبون بها. وتنفذ الهند العديد من الخطط لإدراج الأقليات في التعليم وتمكينها اجتماعياً واقتصادياً.

٢٧ - ويحتل الحق في حرية الكلام والتعبير مكانه الصحيح في صميم الدستور. وباعتبار الهند أكبر ديمقراطية متعددة الطبقات في العالم، فإنها تقر تماماً بأهمية حرية الكلام والتعبير.

٢٨ - وإزاء هذه الخلفية، تقدم الهند ترشحها لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، التي ستجرى انتخاباتها في الجمعية العامة في نيويورك خلال تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وتقطع الهند على نفسها التعهدات والالتزامات التالية:

(أ) ستواصل الهند التحلي بأعلى المعايير في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

- (ب) ستواصل الهند سعيها إلى الأعمال الكامل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية؛
- (ج) ستواصل الهند الالتزام بآلياتها وإجراءاتها الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها؛
- (د) ستواصل الهند التعاون مع الدول، عند الطلب، في إعمالها حقوق الإنسان من خلال بناء القدرات بواسطة التعاون التقني والحوار وتبادل الخبرات؛
- (هـ) ستواصل الهند سعيها إلى تعزيز عمل مجلس حقوق الإنسان وفقاً لمبادئ المساواة في السيادة، والاحترام المتبادل، والتعاون، والحوار؛
- (و) ستواصل الهند سعيها لجعل مجلس حقوق الإنسان هيئة قوية وفعالة وكفؤة وتكون قادرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع؛
- (ز) ستواصل الهند دعم الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب؛
- (ح) ستواصل الهند المشاركة بصورة بناءة في مداورات مجلس حقوق الإنسان وهيئاته الفرعية وآلياته؛
- (ط) ستواصل الهند دعم مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، بوسائل منها التبرعات؛
- (ي) ستواصل الهند تعاونها مع الإجراءات الخاصة، وقبول طلبات الزيارة والرد على الاتصالات؛
- (ك) تلتزم الهند بتنفيذ التوصيات التي قبلتها خلال الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل؛
- (ل) تواصل الهند التزامها بالتصديق على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛
- (م) ستواصل الهند التعاون مع هيئات رصد المعاهدات والمشاركة بشكل بناء معها في سياق الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان؛
- (ن) ستواصل الهند تعزيز تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان التي صادقت عليها؛
- (س) ستحافظ الهند على الاستقلالية والإدارة الذاتية وسلطات التحقيق الحقيقية للهيئات الوطنية لحقوق الإنسان، بما في ذلك اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للمرأة، واللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل، واللجنة الوطنية للأقليات، واللجنة الوطنية المعنية بشؤون الطوائف والقبائل المصنفة، واللجنة الوطنية للفئات المتخلفة، على النحو المنصوص عليه في دستور الهند وتشريعاتها الوطنية؛
- (ع) ستواصل الهند تعزيز ثقافة الشفافية والانفتاح والمساءلة في عمل الحكومة؛

(ف) ستواصل الهند تعزيز المشاركة الحقيقية والفعالة للمجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛

(ص) ستواصل الهند دعمها القوي بالعمل مع البلدان النامية الزميلة ومنظومة الأمم المتحدة الإنمائية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بشكل جماعي، والتزامها الثابت بذلك؛

(ق) ستواصل الهند اتخاذ الإجراءات المحلية اللازمة لتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، مع تركيز رئيسي على القضاء على الفقر وتركيز متوازن على التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي وحماية البيئة.
